Journal Of the Iraqia University (73-2) July (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

قانون املاك الغائبين واثره على القضية الفلسطينية

م.م مروة حسين فاضل الجامعة العراقية

The Absentee Property Law and its Impact on the Palestinian Issue

Marwa Hussain Fadel M.M
/University of Iraq
marwah.h.fadhil@aliraqia.edu.iq

الملخص

يعد قانون الغائبين من القوانين التي شرعتها العصابات الصهيونية بدعم واسناد من بريطانيا صاحبة انتداب فلسطين بعد انتهاء الحكم العثماني في المنطقة العربية وسيطرة بريطانيا وفرنسا على اغلي ممتلكات الامبراطورية العثمانية وما ان سيطرة بريطانيا على فلسطين ازداد نفوذ اليهود في فلسطين وزادة الهجرة اليهودية اليها فأخذت تلك العصابات اتباع كل الطرق العسكرية والسياسية والقانونية لطرد الفلسطينيين من ارضهم وتثبيت اركان كيانهم المزعوم استناداً على وعد بلفور البريطاني عام ١٩١٧ بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ومن جملة القوانين التي شرعها حاخامات اليهود ما عرف بقانون الغائبين لغرض السيطرة على الارض وممتلكات الشعب الفلسطيني ويقصد بالغائب هو كل من ترك بيته بفعل الحرب والتهجير بالشمل حتى من غاب عن بيته لساعات محدودة وبذلك سيطرة اليهود على مساحات واسعة من ارض فلسطين اذ بلغ مساحة الارض المصادرة بموجب قانون الغائبين ٤٤٥.٠٠٠ الف دونم عام ١٩٥٣وتم بناء ٣٥٠ مستوطنة يهودية من اصل ٣٧٠ على ارض الغائبين ، وبفعل تطبيق القانون بشكل واسع بعد عام ١٩٦٧ على مدينة القدس والغربية منها تم عزل مدينة القدس عن الضفة الغربية بما عرف بجدار العزل ولم تسلم مدن الضفة وغزة والخليل والجليل من قانون الغائبين ، وعلى الرغم من اعتراض الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية على القانون الانها لم تستطع ايقافه . **الكلمات المفتاحية : قانون ، غائبين ، فلسطين ، العصابات الصهيونية ، المقاومة**

Research

The Absentee Law is one of the laws enacted by Zionist gangs with the support and backing of Britain, the owner of the Palestine Mandate, after the end of Ottoman rule in the Arab region and the control of Britain and France over the most valuable possessions of the Ottoman Empire. As soon as Britain took control of Palestine, the influence of Jews in Palestine increased and Jewish immigration to it increased. These gangs began to follow all military, political and legal methods to expel Palestinians from their land and establish the pillars of their alleged entity based on the British Balfour Declaration in 1917 to establish a national homeland for the Jews in Palestine. Among the laws enacted by Jewish rabbis is what is known as the Absentee Law for the purpose of controlling the land and property of the Palestinian people. Absentee means anyone who left his home due to war and displacement, including those who were absent from his home for a limited number of hours. Thus, the Jews controlled vast areas of the land of Palestine, as the area of land confiscated under the Absentee Law reached 445,000 dunams in 1953, and 350 Jewish settlements were built out of 370 on the land of the absentees. As a result of the widespread application of the law after 1967 in the city of Jerusalem. The western part of it was separated from the West Bank by what was known as the separation wall. The cities of the West Bank, Gaza, Hebron and the Galilee were not spared from the Absentee Law. Despite the objection of the Palestinian people and the Palestinian Authority to the law, they were unable to stop it.

Keywords: law, absentees, Palestine , zionist gangs, resistance

المقدمة

حين نصبت اسرائيل دولتها على الاراضي الفلسطينية وشردت مئات الأهالي من بيوتهم وهدمت قراهم في نكبة ١٩٤٨ عملت على وضع قوانين عنصرية تعزز من وجودها وتحرم الفلسطيني حق العودة لبيته الذي طردته منه قسراً ، اذ شرعت اسرائيل الكثير من القوانين سعت من خلالها

ترسيخ وجدوها على الاراضي الفلسطينية المحتلة فكانت قوانينها ذات طابع عنصري اذ حرمت الشعب الفلسطيني المهجر حق العودة الى ارضه التي صادرتها بالقوة فيما منحت حق العودة والمواطنة لأي يهودي يصل الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ويعد قانون املاك الغائبين من ابرز القوانين التي اصدرتها اسرائيل عبره الكنيست اليهودي اذ صادرت بموجبه الكثير من الاراضي ومنازل الفلسطينيين المهجرين وكل من غاب عن بينه حتى لو ساعة واحدة وبذلك سيطرت اسرائيل على الكثير من الاراضي الفلسطينية ، ولأهمية هذا القانون واثره على القضية الفلسطينية تم اختياره كعنوان بحث اكاديمي تاريخي لبيان اثر تلك القوانين على القضية الفلسطينية ومن اجل معرفة مدى تأثير القانون قسمنا البحث الى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الاول مراحل استيلاء اليهود على الارض الفلسطينية ، بينما تناول المبحث الثاني تأثير قانون الغائبين على القدس الضفة الغربية

المبحث الاول / مراحل استيلاء اليهود على الارض الفلسطينية .

تعتبر فلسطين مهد الصراع ومحط الاديان الثلاثة لما من اهمية دينية وتاريخية واقتصادية كانت ولا زالت فهي محل الاطماع الاستعمارية كونها نقطة الربط بين اسيا واوروبا وافريقيا ،لإقامة المستوطنات البشرية بغية التحكم بخطوط المواصلات والاستفادة من خصوبة اراضيها ، فتعاقبت الحقب التاريخية على بداءً من الاحتلال العثماني مروراً بالاحتلال البريطاني انتهاءً بالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين اذ مارس الاحتلال الاسرائيلي ابشع الجرائم بحق الشعب الفلسطيني طالت البشر والحجر (شريك ،٢٠٢٢،ص٤)، فالمتتبع لتاريخ الصهيونية يجد ان القوة والبطش وارتكاب المجازر احدى اهم الوسائل التي استطاعت الصهيونية فيها السيطرة على الارض لتنفيذ مشروعهم في اقامة كيانهم على ارض فلسطين وسرعان ما كونت العصابات الصهيونية جيشاً لتثبيت كيناهم(شاحاك ،١٩٧٩،ص١٢٩). لم يقف المشروع الصهيوني الى هذا الحد بل اخذ يعد الوسائل التي تمهد له تثبيت اركان دولته فأخذ بضم وقضم الاراضي الفلسطينية بشكل يبين فيه اكثر تحضراً وقانونياً فذهب الى تشريع صيغة قانونية تمهد له الطريق بالسيطرة على الاراضي عن طريق سن عدد من القوانين منها قانون الغائبين(عايد ، ص٥٦٤) ، والتي مكنت تلك القوانين الصهاينة السيطرة عللا الارض وجعلت العرب اصحاب الارض والممتلكات ضحايا ارهاب اجازه القانون رسمياً يسمح بتجريدهم من اراضيهم ومنها للاستثمار اليهودي(حسن امون واخرون ،١٩٧٩،ص٦٦) ، ومن اجل بيان سبل تحقيق اليهود مآربهم في السيطرة على ارض فلسطين سوف نتناول في هذا المبحث مراحل استيلاء اليهود على ارض فلسطين مع بداية ضعف الدولة العثمانية وتنافس الدول الاوربية على اقتسام املاكها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واستقبال الدولة العثمانية لمئات الالاف من اليهود الفارين من اضطهاد الكنيسة في اسبانيا وغيرها من الدول مطبقةً عليهم القوانين الاسلامية الداعية الى مراعة اهل الذمة باعتبارها الامتداد الطبيعي للخلافة الاسلامية فأساوة بينهم وبين النصارى في الحقوق والواجبات واعطتهم حق امتلاك الاراضي والتصرف بها وفق اصول الشريعة الاسلامية فكان ذلك بداية تحقيق حلم اليهود في السيطرة على ارض فلسطين(صالحية ،٢٠٠٩،ص٣١) ،وقد استفاد اليهود من الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الاوربية للاستثمار والاستقرار في فلسطين والذين شكلوا فيما بعد الارضية القوية للهجرة اليهودية الى فلسطين(الوعري ، ٢٠٠٧،ص٣٤) بموجب القانون العثماني لسنة ١٨٦٧ تمكن اليهود من بيع وشراء الاراضي في فلسطين ليفت ذلك نظر الدولة العثماني والتي سرمان ما ذهبت لوضع حد لدخول اليهود واستيطانهم في فلسطين اذ صدرت قانونً عام ١٨٨٢ يمنع دخول اليهود الى فلسطين او بيع وشراء الاراضي وتبعه قانون اخر عام ١٨٨٨ منع اليهود من دخول فلسطين والاقامة فيها فقط لمدة ثلاثة اشهر لغرض الزيارة الا ان تلك الاجراءات لم تجدي نفعاً وكانت متذبذبة نوعاً ما الى عنصر الصرامة مراعاةً لعلاقات الدولة العثمانية بالدول الاوربية (صالحية ، ص٣١) ونتيجة ضعف الدولة العثمانية واستشراء افة الفساد الاداري فيها مكنت الصهاينة من السيطرة على مساحات واسعة من الاراضي خصوصاً تلك التي تخص الملاكين الغائبين الكبار والاقطاعيين واصحاب النفوذ خصوصاً بعد صدور قانون الاصلاحات العثماني المتعلقة بملكية الارض(شوفاني ، ٢٠٠٢، ص١٩٢) ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين(١٨٨٢-١٩١٤) والاحداث التي شهدتها الدولة العثمانية ووصول وسيطرة حزب الاتحاد والترقي على السلطة في الدولة العثمانية ونفي السلطان عبد الحميد وما تبع ذلك من دخول حاخامات اليهود الى مجلس المبعوثان العثماني وتعاطف الاتحاد والترقي مع الحركة الصهيونية واليهود ورفع القيود عن الهجرة الصهيونية الى فلسطين ادى الى ازياد عدد اليهود الداخلين الى الاراضي الفلسطينية وبالتالي زيادة نسبة مساحة الاراضي التي سيطر عليها اليهود في فلسطين والقدس على حد سواء(البديري ، ١٩٨٨،ص٢٧)وما ان انتهت الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) حتى خضعت جميع الاراضي العثمانية تحت سيطرة دول الحلفاء فخضعت فلسطين لسيطرة بريطانيا التي وعدة الحركة الصهيونية بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فيما عرف بوعد بلفور على اثر ذلك دخل كبار قادة الحركة الصهيونية العالمية مسيطرين على اكثر الاراضي حيوية وصياغة قوانين تمهد امتلاكها (شوفاني،ص٢١٦) اصدرت الحكومة البريطانية دستوراً لحكومة الانتداب عام ١٩٢٢ والذي يعد امتداد لصك الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٠ وعد لائحة لتنظيم عملية تهويد فلسطين واعطى للمندوب السامي حق اصدار القوانين وحق السجن وحق التصرف بالأراضي وحق الطرد

وقبول الشكوى(المسيري ،ص٤١).وفي عام ١٩٢٨ اصدر المندوب السامي البريطاني قانون تسوية حقوق ملكية الاراضي والهادف الى ادخال اراضي المشاع بين مستصلح مروي وغير مروي مما سهل على اليهود امتلاكها (صالحية ،ص٦٨).ويتضح من ذلك ان الانتداب البريطاني قد عزز الوجود اليهودي في فلسطين من خلال سياسته الحكومية والغير حكومية ومؤسساته العسكرية والسياسية التي فتحت بوابات فلسطين على مصرعيها امام هجرة اليهود وعندما زادة المقاومة العربية في فلسطين عام ١٩٣٠ وما تلاه حمت بريطانية الصهاينة بشكل علني ومكنتهم من السيطرة على فلسطين وكبح اي مقاومة تواجه الصهاينة(المسيري ، صص٣٢) تمكنت العصابات الصهيونية من السيطرة على الار اضي الفلسطينية عبر طريقين رئيسين اولاهما الحرب العسكرية المؤيدة من الدول الكبرى الغربية وبريطانيا فكانت حرب ١٩٤٨ اكبر حملة عسكرية قادتها العصابات الصهيونية للسيطرة على الارض الفلسطينية بدعم من بريطانيا اذ تمكنت تلك العصابات من السيطرة على ما يقارب ٨٠٪ من ارض فلسطين وتدمير المدن العربية والقرى الفلسطينية وتهجير اهلها(صالح ، ٢٠٠٢،صص٧٠)، وثانيهما بواسطة التحايل على الانظمة والقوانين فقد اعتبرت العصابات الصهيونية نفسها وريثاً لحكومة الانتداب البريطانية الا انها تجاوزت كل الحدود من حيث امتلاك الاراضي اذ اعتبر الصهاينة جميع اراضي الموات والاراضي الاميري والمشاع اراضي دولة بل وحتى اراضي التي تركها اصحابها بفعل الحرب في الريف والمدن اراضي دولة فوظفت مؤسساتها القانونية والتشريعية لخدمة مصالحها من اجل ترسيخ مبدأ تهويد الارض الفلسطينية التي كانت هدفاً مركزياً للمشروع الصهيوني(شوفاني ،ص٢٣٩) ، كما قامت تلك العصابات تشكيل مجلس دولة مؤقت الغى بموجبه جميع قوانين حكومة الانتداب البريطاني التي تضع قيوداً على هجرة اليهود وامتلاكهم للأراضي الفلسطينية ووضع قانون الادارة الذي منح حكومة العصابات الصهيونية صلاحيات حكومة الانتداب البريطاني وكذلك الغت جميع انظمة نقل ملكية الاراضي لعام ١٩٤٠ من اجل اضفاء الشرعية على ممتلكات اليهود في الاراضي المحضورة بموجب تلك القوانين كما عينت مقيماً على اراضي العرب المتروكة ومنحت الحكومة الحق في مصادرة تلك الاراضي او مصادرة ممتلكات منقولة او غير منقولة في الاراضي المتروكة وبهذا الصدد ومن اجل تعزيز الشرعية القانونية على تلك الاراضي اصدر كنيست العصابات الصهيونية قانون الغائبين عام ١٩٥٠ والذي شرع اساساً للأراضي التي من وصفهم القانون بالغائبين(السهلي ، ٢٠٠٨،ص٩٠) ،فبموجب هذا القانون استطاعت العصابات الصهيونية من الاستيلاء على منازل الغائبين وحوانيتهم واموالهم ومشاغلهم كونهم غائبين لا عودة لهم(عايد ، ص٥٦٤).قانون الغائبين : قانون اصدره الكنيست الصهيوني في ١٤ اذار ١٩٥٠ بهدف الاستيلاء على املاك الفلسطينيين وطردهم من ارضهم وارض اجدادهم بالقوة تارةً بالقانون تارةً اخرى وطبق هذا القانون بالدرجة الاساس على مناطق الضفة الغربية والقدس والخليل والجليل وتألف من تسع وثلاثين مادة وعد قانوناً معدلاً لأنظمة الطوارئ الصادر في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٨وعتبر من اغرب القانونين في العالم كونه سمح للاحتلال بمصادرة املاك من غاب عن ارضه وبيته بفعل الحرب حتى وان انتقل الى قرية او مدينة مجاورة حتى انه شمل من غاب لبضع ساعات عن بيته(عيسى ،٢٠٢٠، ص٥٩٩) عرف القانون الغائب في المادة ١ الفقرة ب بانه ((الشخص الذي كان في اي وقت يقع بين يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ واليوم الذي يلعن فيه ان حالة الطوارئ التي اعنها مجلس الدولة المؤقت في ١٩ ايار ١٩٤٨ قد الغيت ، وكان المالك الشرعي لأية ملكية تقع في منطقة (اسرائيل) او كان متمتعاً بها او حائزاً لها مباشرة او بواسطة الغير وكان في اي وقت خلال تلك الفترة المذكورة مواطناً من جنسية لبنان او مصر او سوريا او العربية السعودية او شرقي الاردن او العراق او اليمن او موجوداً في اي دولة من الدول المذكورة او اي جزء من فلسطين يقع خارج مناطق (اسرائيل) مواطناً فلسطينياً غادر مكان اقامته الاعتيادي في فلسطين الى مكان خارج فلسطين قبل الاوب من ايلول ١٩٤٨ او الى مكان في فلسطين كانت تحتله قوات حاولت منع تأسيس (دولة اسرائيل) او حاربت ضدها بعد تأسيسها))(العلي ، ص١٢-١٣)ونتج عن اصدار القانون ان تمكنت العصابات الصهيونية من استيعاب اكثر من ١٣٠ الف مهاجر يهودي و٤٣ الف وحدة سكنية تعود للفلسطينيين كما تم الاستيلاء على الاراضي العربية واقيمت عليها مستوطنات صهيونية اذ اقيم من بين ٣٧٠ مستوطنة في عامي ١٩٤٨-١٩٥٣ اقيم ٣٥٠ مستوطنة على اراضي تعود لغائبين كما بلغت مساحة اراضي الغائبين المصادرة حوالي (٤٤٥٠.٠٠٠) دونم(بشارة ، ٢٠٠٩،ص١)وبهذا تكون العصابات الصهيونية قد سيطرت على مساحات واسعة من ارض فلسطين العربية تؤمن لها انشاء دولتهم المزعوم .

المبحث الثاني : تأثير قانون املاك الغائبين على القدس والضفة الغربية .

خاض العرب حرب هدفت الى تحرير فلسطين الا انها سرعان ما شهدت انكساراً كبيراً نتج عنه احتلال جميع اراضي فلسطين فضلاً عن هضبة الجولان وجزيرة سيناء وغور الاردن ولم تكن الاراضي الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧ المتمثلة بالضفة الغربية بما فيها القدس وغزة خارج مخطط قانون الغائبين اذ اصدر الحاكم العسكري للمناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧ امراً عسكرياً يحمل رقم (٥٨) ويقضي بعتريف الغائب وما نصه (الشخص الذي ترك المناطق المحتلة قبيل وخلال او بعد حرب عام ١٩٦٧ ويمنح السلطة العسكرية الاسرائيلية حق الاحتفاظ بتلك الاراضي حتى لو كان

ذلك الاحتفاظ بطرق الخطأ ونتيجة سوء تقدير استناداً الى نص المادة ١٧ من قانون املاك الغائبين(انترنيت)، وتنص المادة ١٧ من القانون على (اي تداولات تمت بحسن نية بين حارس املاك الغائبين واي فرد او جهة فيما يتعلق بنقل صلاحيات قانونية لأراضي تبين لاحقاً بانها لا تنضوي تحت املاك غائبين تعتبر قائمة وتبقى التداولات سارية المفعول حتى لو تبين لاحقاً ان الاراضي لا تنطبق عليها قانون الغائبين)(عيسى ،ص٥٦٢). وتبين الاحصائيات ام مساحة الاراضي التي سيطرت عليها العصابات الصهيونية حوالي (٤٠٠.٠٠٠) الف دونم و(١١)الف منزل في الضفة الغربية وحدها فالكيان الصهيوني سرعان ما عمل على ضم الاراضي الفلسطينية وخلق الذرائع التي تمهد له الطريق لضم الاراضي فشملت اجراءاته اوجه الحياة كافة فعلى سبيل مدينة القدس وحدها قدرت مساحة الاراضي التي صادرتها العصابات الصهيونية ما نسبته ٨٥٪ من اراضي الشعب الفلسطيني عن طريق قانون الغائبين اذ عدت كل من لم يحمل الجنسية (الاسرائيلية) غائب سواء من قطن منهم في الضفة ام قطاع غزة او اي بلد عربي وعدت ارضهم متروكة يصح تطبيق قانون الغائبين عليها واخذت مؤسسة قيم اليهودية المسؤولة عن املاك الغائبين تنفيذ المخطط الصهيوني القاضي بالسيطرة ووضع اليد على املاك الغائبين المقدسين وايداعها للجمعيات الصهيونية المتطرفة اما عن طريق تأجيرها او بيعها لهم (مصاروة ، ٢٠٠٤،ص١٧).اما في مناطق القدس الغربية فطبق قانون الغائبين بشكل مستمر على املاك الفلسطينيين منذ احتلالها في عام ١٩٤٨ وطبق ايضاً على املاك الفلسطينيين في القدس والضفة والمناطق التي تم فصلها عن القدس من خلال الجدار العازل وعليه اصبحت املاك الفلسطينيين في القدس املاك غائبين(مصاروة)ان تطبيق قانون الغائبين على مدينة القدس مكن العصابات الصهيونية من مصادرة الكثير من الاراضي الفلسطينية الزراعية والغابات والمناطق المفتوحة دون ان يترتب عليه دفع اي تعويضات لمالكيها(ابحيص وعايد ، ٢٠١٧،ص٣٧).وفي ١٩٧٠ اقرت المحكمة (الاسرائيلية) قانوناً يعتبر كل من يمتلك عقاراً في القدس الشرقية وظل فيه اثناء دخول قوات الاحتلال للقدس حتى موعد تطبيق القانون ليس غائباً ولكن من اخلال استخدام الحيل والذرائع والتي شكل قانون املاك الغائبين اهمها قامت العصابات الصهيونية بنهب الكثير من الاراضي الفلسطينية في القدس الشرقية فقد تم استخدام القانون بشكل واسع في القدس الشرقية ففي اوائل التسعينات للجمعيات اليمينية مثل العاد وعطيرتكوهنيم بالاستيلاء على المنازل والاراضي باستخدام قانون املاك الغائبين اي الاشخاص الذين يعيشون في الاردن عام ١٩٦٧ وكان يملك ارض في سلوان تنتقل ملكيته الى حيازة القيم على املاك الغائبين(محمد ،ص١٧٥)وفي عام ١٩٨٦ قررت حكومات العصابات الصهيونية اعتبار عقارات الفلسطينيين في القدس املاك غائبين وبناء على ذلك سيطرت تلك العصابات على مساحات واسعة من املاك الفلسطينيين (هرابوني ،٢٠١١،ص٢٠).ومع صعود حكومة يتسحق رابين عام ١٩٩٢بدأ اتفاقية اوسلو تأثير قانون املاك الغائبين بالسياسة الجديدة فقد شكل رابين لجنة تحقيقية برئاسة مدير عام العدل حاييم كلوجمان لفحص العقارات في القدس وقد صدر تقرير عن اللجنة بشأن تطبيق القانون اذ قررت اللجنة ان استيلاء العصابات الصهيونية من جمعية العاد على ممتلكات الفلسطينيين في القدس الشرقية كان مصحوباً بوثائق مزيفة وغير قانوني(محمد ،ص١٧٦،).

الخاتمة

يتضح للقارئ المتتبع للقضية الفلسطينية ان العصابات الصهيونية اتبعت شتى الطرق ومنها القانونية اذ سعت تلك العصابات ومن خلال خبرائهم الى تشريق قانون يمهد لهم الطرق القانونية للسيطرة على الاراضي الفلسطينية منها قانون الغائبين الصادر في الرابعة عشر من اذار ١٩٥٠ والذي نصت مواده على مصادرة املاك الفلسطينيين المهاجرين تحت وطأة الحروب والتهجير القسري على يد العصابات الصهيونية المدعومة من بريطانيا وان اهم ما نتج عن تطيق القانون ما يلي :

- استطاعت العصابات الصهيونية من توطين اكثر من ١٣٠ الف مهاجر يهودي في ٤٣ الف وحدة سكنية .
- نهب الاراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات فقد اقيمت ٣٥٠ مستوطنة يهودية على املاك الفلسطينيين من اصل ٣٧٠ مستوطنة .
- بلغت مساحة الاراضي الزراعية التي صادرتها العصابات الصهيونية حوالي ٤٤٥.٠٠٠ دونم
- كان تطبيق قانون الغائبين في مدينة القدس ناقوس خطر على الوجود الفلسطيني في المدينة
- ساهم تطبيق قانون الغائبين في مدينة القدس بشكل واسع في عزل مدينة القدس عن الضفة الغربية وذلك من خلال بناء الجدار العازل الذي كان له الاثر الكبير في تهويد المدينة .

قائمة المصادر

١- حسن ابو شربك ، التشريعات الاسرائيلية العنصرية ، ديوان الجريدة الرسمية ، فلسطين ، ٢٠٢٢.

٢- اسرائيل شاحاك ، حقيقة بيغن وشركائه مقتطفات وثائقية ، ترجمة مجلة فلسطين المحتلة ، بيروت ، كانون الثاني ١٩٧٩.

٣- خالد عايد ، توسع حدود التقسيم وقيام اسرائيل ، الموسوعة الفلسطينية ج٥،الدراسات الخاصة ، دراسات القضية الفلسطينية.
٤- حسن امون واخرون ، العرب الفلسطينيون في اسرائيل دير الاسد مصير قرية عربية في الجليل ، ترجمة احمد الشهابي ، ١٩٧٩.
٥- محمد صالحية ، القدس السكان والارض ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠٠٩.
٦- نائلة الوعري ، دور القنصليات الاجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين ١٨٤٠-١٩١٤، دار الشروق للنشر والتوزيع ٢٠٠٧.
٧- الياس شوفاني ، اسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرد الى الملموس ،ج١، دار جعفر للدراسات والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٢.
٨- هند امين البديري ، اراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، مصر ، ١٩٨٨.
٩- عبد الوهاب المسيري ، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ، ج٦.
١٠- محسن محمد صالح ، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية ، ماليزيا ، ٢٠٠٢،.
١١- نبيل السهلي ، الفلسطينيون داخل الخط الاخضر اشجار الصبار في مواجهة سياسة الاحتلال حقائق ديمغرافية واقتصادية وسياسية ٢٠٠٨.
١٢- حسين عاهد عيسى ، عقارات الغائبين الفلسطينيين في ظل قانون املاك الغائبين الاسرائيلي لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته العدد٣، ايلول ،٢٠٢٠.
١٣- مقتبس من ابراهيم العلي ، الارهاب الصهيوني تجاه الارض الفلسطينية قانون املاك الغائبين نموذجاً ، تجمع العودة الفلسطيني واجب
١٤- سهاد بشارة ، من نهب الى نهب ، اسرائيل واملاك اللاجئين الفلسطينيين ، مجلة عدالة الالكترونية ، العدد ٦٤، ايلول ٢٠٠٩,
١٥- ايمان سعيد مصاروة ، الاستيطان في القدس العتيقة ، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، ٢٠٠٤.
١٦- حسن ابحيص وخالد عايد ، الجدار العازل في الضفة الغربية ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠١٧.
١٧- ايمان كامل محمد ، التغير الديمغرافي لمدينة القدس بموجب قانون املاك الغائبين ، ابحاث ودراسات.
١٨- ايال هرابوني ، مصادر واستغلال سياسات في منطقة غور الاردن ، بتسليم ، ٢٠١١.

List of sources

1-Hassan Abu Sharbak, Racist Israeli Legislation, Diwan Al-Jarida Al-Ash'ariyya, Palestine, 2022.
2 -Israel Shahak, The Truth about Begin and His Partners: Documentary Excerpts, translated by Occupied Palestine Magazine, Beirut, January 1979.
3 -Khaled Ayed, The Expansion of the Partition Borders and the Establishment of Israel, The Palestinian Encyclopedia, Vol. 5, Special Studies, Studies of the Palestinian Issue.
4 -Hassan Amon et al., The Palestinian Arabs in Israel: Deir al-Asad: The Fate of an Arab Village in the Galilee, translated by Ahmed al-Shihabi, Dar al-Kalima for Publishing and Distribution, Beirut, 1979.
5 -Muhammad Salhiyya, Jerusalem: Population and Land, Zaytouna Center for Studies and Consultations, 2009.
6 -Naila al-Waari, The Role of Foreign Consulates in Jewish Immigration and Settlement in Palestine 1840-1914, Dar al-Shorouk for Publishing and Distribution, Occupied Palestine, 2007.
7 -Elias Shoufani, Israel in Fifty Years: The Zionist Project from the Abstract to the Concrete, Part 1, Dar Jaafar for Studies and Publishing, Damascus, 2002.
8 -Hind Amin al-Badri, The Lands of Palestine between Zionist Claims and Historical Facts, Dar Majdalawi for Publishing and Distribution, Egypt, 1988.
9 -Abdel Wahab al-Messiri, Encyclopedia of Jews, Judaism, and Zionism, Part 6.
10 -Mohsen Muhammad Saleh, A Series of Methodological Studies on the Palestinian Issue, Malaysia, 2002.
11 -Nabil Al-Sahli, Palestinians Inside the Green Line: Cactus Trees in the Face of Occupation Policy: Demographic, Economic, and Political Facts, Safahat House for Studies and Publishing, Damascus, 2008.
12 -Hussein Ahed Issa, Palestinian Absentee Property in Light of the Israeli Absentee Property Law of 1950 and its Amendments, Kuwait International Law School Journal, Eighth Year, Issue 3, September 2020.
13 -Quoted from Ibrahim Al-Ali, Zionist Terrorism Against Palestinian Land: The Absentee Property Law as a Model, Palestinian Return Gathering, Research and Studies Department. 14- Suhad Bishara, From Plunder to Plunder: Israel and the Property of Palestinian Refugees, Adalah Electronic Magazine, Issue 64, 2009.
15 -Iman Sa'id Masarweh, Settlement in the Old City of Jerusalem, Jerusalem Center for Social and Economic Rights, 2004.
16 -Hassan Ibhais and Khaled Ayed, The Separation Wall in the West Bank, Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, Beirut, 2017.
17 -Iman Kamel Mohammed, Demographic Change in Jerusalem Under the Absentee Property Law, Research and Studies.
18- Eyal Haraboni, Sources and Exploitation: Policy in the Jordan Valley, B'Tselem, 2011.